

عنف الدولة الإسرائيليّة وقيمة الحياة الفلسطينيّة

إيليا زريق*

يتميّز الاستخفاف بحياة الفلسطينيين مواقف السلطات الإسرائيليّة تجاه مواطنيها العرب منذ تأسيس دولة إسرائيل. ويشكل الفلسطينيون ما يطلق عليه الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين اسم *homo sacer* وهم من لا تنطبق عليهم قوانين الجنس البشريّ. بالنسبة لإسرائيل، إنّ الفلسطينيين يعيشون تحت شروط "الحياة المكشوفة"، فمجرد وجودهم يحتمل، لكنّه غير قابل للتطوير. ويجري على الدوام تعليق القانون عندما يصل الأمر حدّ معالجة الاحتياجات والمظالم الفلسطينيّة. في المعتاد، تُسارع إسرائيل إلى استخدام "الأمن القوميّ" كمسوِّغ لإجراءاتها الفئাকে والقاتلة. الحياة بالنسبة لمواطني الدولة الفلسطينيين هي حالة دائمة من الطوارئ، حيث الخروج عن تطبيق القانون يشكل القاعدة. أفضل الطرق لرصد الحياة في إسرائيل كدولة كولونياليّة هي من المنظور العرقيّ حيث الإثنيّة والعرق يتحكمان بتعامل الدولة مع مواطنيها. وكما في الأنظمة العنصريّة، تشكل الأرض والسكان المركبين الأساسيين اللذين يشغلان المستعمر، وإسرائيل ليست استثناء لهذه الحالة. يشكل هذان المكوّنان حجر الأساس للصهيونيّة المعاصرة. المجادلات حول الديمغرافيا والسكان والمستوطنات هي التجسّد المنطقيّ للصهيونيّة، وستبقى تشكل ركنها الأساسيّ إلى أن تحقق إسرائيل غاياتها التي تتمثل في التخلّص من أكبر عددٍ من مواطنيها الفلسطينيين، وفي السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي.

عندما يطبّق القانون (وإنّ بالحدّ الأدنى) في حالات نادرة، فإنّ الأمر يبرهن أنّ الاستثناء هو القاعدة. تمثّل الاستثناء -على سبيل المثال- بإدانة شرطيّ يقتل مواطن فلسطينيّ رمياً بالرصاص، والحكم عليه بالسجن لمدة 15 شهراً. في الغالب، تتعامل الدولة مع حالات فقدان الحياة في الجانب الفلسطينيّ بالبلا مبالاة. الأحكام المتساهلة التي تصدر ضدّ أفراد من المؤسسة الأمنيّة هي دليل آخر على الاستخفاف بحياة العرب داخل إسرائيل. في واقع الأمر، كانت تلك الحالة الوحيدة التي قدّمت فيها لائحة اتهام ضدّ أيّ من أفراد الشرطة أو الجنود منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبيّة في أكتوبر عام 2000. على الرغم من قتل 13 مواطناً فلسطينيّاً خلال المظاهرات، لم تُقدّم أيّة لائحة اتهام ضدّ أيّ من رجال الشرطة المتورّطين في القتل، وأغلق مستشار الحكومة القضائيّ جميع الملفات. والأمر آخذ بالتطوّر من السيئ إلى الأسوأ؛ فالحكومة لم تقم بتطبيق أيّة من

التوصيات المعتدلة التي قدّمتها لجنة التحقيق الرسميّة (لجنة أور) حول سبل سدّ الفجوات القائمة بين اليهود والعرب في مجالات حيائيّة مختلفة في إسرائيل.

يجري تجريد الفلسطينيين من صفاتهم الإنسانيّة في الخطاب الإسرائيليّ العاديّ، في صفوف أعضاء المؤسّسة الحاكمة، ويمتدّ إلى مدى بالغ الاتّساع، ليتفشّى في صفوف الجمهور فنيّة وبالغين-، كما يُستشفّ ذلك من عدد لا يُحصى من استطلاعات الرأي. في العام 2000، نعتَ إيهود براك الفلسطينيّين بي "التماسيح"، ووصفهم موشيه يعالون (وهو أحد رؤساء أركان الجيش السابقين)، بي "الورم السرطانيّ" وشبّه العملية العسكريّة في الأراضي المحتلّة بي "العلاج الكيماويّ". في شهر آذار من العام 2001، نعتَ وزير السياحة آنذاك (رحبعام زئيفي) ياسر عرفات بي "العقرب".

بعد فوز حماس بأغليّة المقاعد في الانتخابات البرلمانيّة التي أشرف عليها المجتمع الدوليّ، أحكمت إسرائيل قبضتها على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وطبقت سياسة منهجيّة من المعاقبة الجماعيّة، وذلك من خلال قطع تدفق المساعدات الماليّة، والتقليص الحادّ في تزويد قطاع غزّة بالمؤن الغذائيّة وبضائع ضروريّة أخرى، وجرى كلّ هذا تحت التسمية "الأمن". وقد وصف دوف فايسغلاس (وهو شخصيّة مرموقة في إسرائيل في كلّ ما يتعلّق بتقديم المشورة لرؤساء الوزراء المتعاقبين حول السياسات التي ينبغي اتّباعها تجاه الفلسطينيّين)، وصف تقليص تزويد الأغذية وبضائع أساسيّة أخرى لسكان غزّة البالغ تعدادهم 1.2 مليون نسمة بأنّه أمر مشابه لـ "نظام الحماية الغذائيّة"؛ ففي العام 2006، تننّر فايسغلاس بنبرة ساخرة: "يشبه الأمر لقاء مع خبير في التغذية، سيصبح الفلسطينيّون أكثر نحافة بكثير، لكنهم لن يموتوا". وأشار رفائيل إيتان (وهو رئيس أركان للجيش سابق) إلى الفلسطينيّين أنّهم "صراصير في داخل زجاجة"، وعتهم رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغين بي "البهائم الثنائيّة الأرجل". وقبل عقّد من الزمن، تمّى زعيم شاس على الله أن يرسل الفلسطينيّين إلى الجحيم، وأطلق عليهم كذلك: "الأفاعي". في شهر آب عام 2010، أعلن الحاخام السفاردي ذاته، عوفاديا يوسف، أنّه على "الله أن يضرب" الفلسطينيّين بي "وباء الطاعون". وكتب البروفيسور دان شيفتان من جامعة تل أبيب في صحيفة "معاريف" (أكتوبر 2009) أنّ "العرب هم أكبر إخفاق في تاريخ الجنس البشريّ"، وأنّه "لا شيء تحت الشمس أكثر إشاعة للخراب والفوضى من الفلسطينيّين".

هذه المواقف الفرديّة راسخة في الرأي العامّ، حيث أظهرت آخر الاستطلاعات من شهر أيلول 2010 أنّ 64% من الشباب الإسرائيليّين (من الشرائح العمريّة 15-18) يُقرّون بأنّ العرب في إسرائيل لا يتمتّعون بمساواة كاملة في الحقوق، وقال 59% من هذه الفئة بوجود عدم حصول العرب على مساواة كاملة في الحقوق.

في تشرين الأوّل عام 2009، صرّح نتنياهو أنّ على الفلسطينيّين الاعتراف بيهوديّة الدولة كشرط مسبق لتحقيق السلام. وفي تشرين الأوّل عام 2010، صرّح أفغدور لبيرمان (وزير خارجيّة إسرائيل، وعنصريّ جليّ)، في الجمعيّة العامّة التابعة للأمم المتحدة: "بدون الاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديّة، لن نتمكّن من الوصول إلى السلام". استحقاق هذا الموقف

الثبوقراطيّ جليّ بالغ الجلاء، إذ إنّه يلغي عودة أيّ من اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم في إسرائيل، ويجردّ المواطنين غير اليهود من حقوق الإنسان العامّة.

في أفضل الحالات، يجري التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل كـ "مجتمع مشتبه فيه"، وبالتالي ثمة ضرورة لمراقبته عن كثب من قبل مؤسسات الدولة المختلفة والجمهور اليهودي. ما دام المشروع الصهيونيّ يعمل بكامل الزخم، وبالتماشى مع حلم مؤسسي الدولة، لن يهدأ بال القيادات الحاليّة والمستقبليّة حتّى يجري تقليص الوجود الفلسطينيّ في إسرائيل على نحو ملحوظ. هذا التقليص سيجري (بحسب آخر تصريحات ليبرمان أمام الجمعية العامّة التابعة للأمم المتّحدة) من خلال مقايضة مساحات مأهولة بالكثير من السكان العرب في إسرائيل بدولة فلسطينيّة بنتوستانيّة في الضفة الغربيّة. على ضوء كلّ ذلك، يتبيّن أنّ محادثات السلام المتواصلة بين الفلسطينيين وإسرائيل ليست سوى مشروع متخيل للوصول إلى سلام حقيقيّ - إلا إذا خضعت القيادة الفلسطينيّة للإملاءات الإسرائيليّة بالكامل، بمساعدة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

* إيليا زريق - بروفييسور في العلوم الاجتماعيّة، جامعة كوبن، أونتاريو، كندا